المحور الثاني:

السياسات المالية والنقدية وأدوارها الاقتصادية والتنموية

1. مقاربة معرفية لمفهوم السياسة المالية
2. أدوات السياسة المالية
3. دور السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية
4. السياسة النقدية وأهميتها في توازن الاقتصاد الوطني
5. العلاقة التكاملية بين السياسات المالية والنقدية

المحور الثاني: السياسات المالية والنقدية وأدوارها الاقتصادية والتنموية

تمهيد:

تعدّ السياستين المالية والنقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، حيث يتجسّد ذلك في القوانين والاجراءات التي تتخذها الحكومة بغية التأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة المرتبطة بالاقتصاد الوطني، تأثيرا مباشرا أو غير مباشر، بهدف تنميته وإعادة توازنه. غير أنّ هناك اختلاف واضح في هذه السياسات من بلد لآخر وهذا تبعا لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم في هاته الدول، وظروفها العامة السائدة، وفي هذا المحور من المطبوعة نحاول إبراز مفهوم السياسة المالية، آثارها على الدخل الوطني وعلى مستوى الأسعار والاستهلاك الوطني، وكذا الدور الذي تلعبه في كلّ من الدول المتقدمة والنامية، ثم نحدّد مفهوم السياسة النقدية وأهميتها لتوازن الاقتصاد الوطني، فضلا عن إبراز العلاقة التكاملية بين السياسات المالية والنقدية.

1. مقاربة معرفية لمفهوم السياسة المالية

تتعدّد وتتنوّع التعاريف التي أعطيت للسياسة المالية، ويرجع ذلك إلى دور الدولة في الاقتصاديات المعاصرة، وأهداف السياسة الاقتصادية عموما في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي، على الرّغم من أنّ هذا

الاصطلاح العلمي حديث نسبيا، واستخداماته المعاصرة شاعت أكثر بعد أزمة الكساد العالمي الكبير[1]، وفيما يلي مجموعة من التعاريف للسياسة المالية:

- العملية التي تهدف إلى تنظيم الانفاق والايرادات في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق أهداف السياسية الاقتصادية المتمثلة في احداث التنمية الاقتصادية[2].

- مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم مختلف الإيرادات والنفقات العامة واحداث التوازن في الميزانية العمومية للدولة[3].

- برنامج تخططه الدولة وتقوم بتنفيذه عن عمد مستخدمة في ذلك مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوب فيها وتجنّب آثار غير مرغوب فيها على كافة متغيّرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تحقيقا لأهداف عامة[4].

- يقصد بها دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وما يتبع هذا النشاط من آثار على مختلف القطاعات، وهي تتضمّن تكييّفا كميّا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة، وكذا تكيّيفا نوعيّا لأوجه هذا الانفاق والايرادات بغية تحقيق أهداف معينة، في مقدمتها:

- النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية.

- السعي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

- تحقيق العدالة الاجتماعية.

- اتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وهذا بالتقريب بين طبقات المجتمع. (تخفيف الهوة بين الأفراد فيما يخص الدخل والثروات)[5].

---

[1] - عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)**، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 1997، ص ص144-145.

[2] - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص09.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - ونادي رشيد، «آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية»، **أبحاث اقتصادية وإدارية** (جامعة بسكرة – الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، عدد:9، جوان 2011، ص111.

[5] - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص09.

الآثار المرتقبة للسياسة المالية:

إنّ الأهداف الأساسية التي تتوخاها الحكومة بواسطة السياسة المالية لها تأثير بارز في مختلف العلاقات الاقتصادية وعلى مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقتصاد الوطني، وهي بذلك تترك آثارا، يمكن تحديدها فيما يلي:

أ- تأثير السياسة المالية على توزيع الدخل:

إنّ توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية للدولة، لأن هذا الهدف يساهم في تحديد الفئات الاجتماعية التي تملك السيطرة في الاقتصاد الوطني، لاسيما في ظل نظام اقتصاد السوق، حيث ينحصر النشاط الاقتصادي في أيدي منظّمي المشروعات الكبرى وأولئك الذين استطاعوا من دخولهم المرتفعة أن يستثمروا في مختلف الميادين، وهنا تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق السياسة المالية من خلال احداث تغييرات في أنواع ونسب الانفاق، وكذا الضرائب التي تحصَّل من مختلف شرائح المجتمع.

مثال: تعمل الحكومة على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد ذوي الدخل الضعيف، فتقوم بزيادة أجورهم، وكذا تخفيض نسب الضرائب المفروضة عليهم من أجل تحسين دخلهم[6].

ب- تأثير السياسة المالية على مستوى الأسعار:

تعتبر الأسعار من المتغيرات المهمّة في الاقتصاد بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع. إذ أنّ النشاط المالي في الاقتصاد الوطني يعمل على تغيير العلاقة بين القدرة الشرائية وكمية السلع والخدمات وهذا ما ينعكس على مستوى الأثمان، كمل يستطيع التغيير في الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات، مما يؤثر في كمية الإنتاج[7]، حيث تستطيع الحكومة عن طريق أدوات السياسة المالية، كالضرائب والرسوم مثلا خفض أسعار بعض السلع والخدمات أو الرفع منها، وذلك عن طريق خفض نسب الضرائب والرسوم على المنتجات والخدمات المراد خفض أسعارها، أو رفع نسبها إذا أرادت رفع أسعارها، وكلّ ذلك له أثر في حجم الاستهلاك ذاته.

جـ- تأثير السياسة المالية على مستوى الاستهلاك العام:

يحتل الاستهلاك مكانة مرموقة في نظامنا الاقتصادي، إذ أنّ السياسة المالية تؤثر في الاستهلاك العام من خلال عملية تكييف سياسة الانفاق وتحصيل الإيرادات، لذا فإنّ السياسات المالية تهدف إلى الرفع في درجة

[6] - المرجع نفسه، ص10.

[7] - المرجع نفسه.

الاشباع الكلي في المجتمع. فالحكومة تستطيع مثلا التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج على السلع الضريبية مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي[8]، والعكس إذا أرادت خفض الاستهلاك العام عن طريق رفع نسب الرسوم والضرائب على السلع والخدمات، أو أيضا عن طريق نفقاتها بواسطة التحويلات الاجتماعية أو دعم المنتجين بمساعدات مالية محددة، وبالتالي تساهم في التأثير على حجم الاستهلاك العام في المجتمع.

1- أدوات السياسة المالية

في ظل ما يعرف بالدولة المتدخلة التي ظهرت كمفهوم وفق ما طرحته المدرسة الكينزية بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929، أصبحت الحكومة توظف مجموعة من الأدوات ضمن سياستها المالية بغية التأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث يمكن إدراج هاته الأدوات على النحو التالي:

أ- الضرائب والرسوم: من أهم أدوات السياسة المالية التي توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات، كما يمكن توظيفها للتدخل في النشاط الاقتصادي، فيمكن مثلا تخفيض الضرائب على بعض القطاعات من أجل تشجيع الاستثمار فيها، كما تستخدم أيضا هذه الأدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية[9] كتخفيض الضرائب على بعض الفئات.

ب- القروض العامة: تستخدم لسد العجز عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد الذي تعجز الإيرادات الذاتية تغطية نفقاتها، أو تستخدم في فترات الكساد لإعادة بعث الاقتصاد[10].

جـ- الإنفاق العام: يعدّ من أهم الوسائل التي تستخدمها الحكومة من أجل زيادة أو خفض الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، وهذا لمواجهة الاختلالات في توازن الاقتصاد على إثر فجوة تضخمية أو انكماشية، حيث تستخدم سياسة الانفاق العام إمّا لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب طبيعة المشكلة التي تتعرض لها[11].

د- عجز الموازنة: وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الانفاق العام، فتعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات التنموية، الهدف من ورائها هو تبني سياسة مالية توسّعية لزيادة حجم الإنفاق

---

[8] - المرجع نفسه.

[9] - هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص ص14-15.

[10] - المرجع نفسه، ص 15.

[11] - المرجع نفسه، ص ص15-16.

العام وتنشيط الطلب الكلي، إذ أنّ الدول المتقدمة لا تعمد إلى توظيف هذه الأداة إلا في حالات الانكماش الاقتصادي، أما الدول النامية فإنها تستعمل هذه الوسيلة بشكل متكرّر ومستمر نظرا لنقص مواردها واستراتيجياتها في إنماء البلد وتحسين البنية الأساسية[12].

2- دور السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والنامية

يختلف مفهوم السياسة المالية وتتفاوت أهميتها لما تسعى اليه من أهداف اقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية.

أ- السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تعتبر الدول المتقدمة دولا ذات مجتمعات استكملت أسباب نموها الاقتصادي، حيث يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية فيها هو البحث عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (توازن الاقتصاد الوطني)، وذلك من خلال تكييف عمل الميزانية العامة مع ظروف الاقتصاد الوطني[13]، فاذا كان هناك تضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار)، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، تتدخل الحكومة عن طريق السياسة المالية للتخفيف من التضخم، بإحداث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بواسطة النفقات والايرادات العامة، وخاصة الضرائب، واذا كان العكس، أي انخفاض الطلب الكلي في مقابل العرض الكلي والذي يؤدي إلى نوع من الركود الاقتصادي (الانكماش) وانخفاض المستوى العام للأسعار، تقوم الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية بتكييف النفقات العامة والايرادات العامة حسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، كرفع الأجور والتخفيض من نسب الضرائب ... وغيرها من الإجراءات الأخرى ضمن هذا السياق، من أجل تشجيع الطلب الكلي وإعادة إنعاش وبعث الاقتصاد.

ب- السياسة المالية في الدول النامية:

يتميّز اقتصاد الدول النامية بعدم الاكتمال فهي تسعى جاهدة إلى توفير حاجات وأسباب الرفاهية لسكانها، حيث تقوم السياسة المالية في هذه الدول بتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين البنية الأساسية للمجتمع، وذلك من خلال ما تقوم به الحكومة في رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وخلق الاستثمارات وتوظيفها لزيادة موارد المجتمع، وليس معنى ذلك أن السياسة المالية في هذه البلدان لا تولي أي اهتمام لهدف إشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، بل يلزمها لإنجاح معركة بناء المجتمع اقتصاديا ضرورة توفير

[12] - المرجع نفسه، ص ص16-17.

[13] - عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص11.

الاستقرار والتوازن الاقتصادي، لأنّ أيّ موجة تضخمية (ارتفاع المستوى العام لأسعار) أو انكماشية ستخلّ بعملية البناء على أسس سليمة[14]، وتؤثّر سلبيا على اقتصادها.

[14] - المرجع نفسه.